

### دراسة

إذا كانت بداية العام الدراسي الحالي قد حملت تباشير استعادة الثقة بالتعليم الرسمي، فإنّ هذا لا ينفي أنّ المدرسة الرسميّة لا تزال هزومة وينقصها الكثير لتنهض من كبوتها، وأنّ بعض الإشارات المضيئة لتقدمها عاند لجهود فردية لمديريها ومعلميها، ولا يتعلف

# أزمة المدرسة الرسمية نصف طلاب المرحلة المتوسّطة متأخرون دراسياً

#### ملاح جابر \*

يعوّل بعض التربويين على نتائج الامتحانات الرسميّة في السنوات الأخيرة وازدياد عدد التلامذة في بعض الثانويات والمدارس، وتوفّق البعض القليل من تلامذة المدارس الرسميّة، مقارنة بالعدد الإجمالي للمتفوقين، كمؤشرات تطور وتقدم. لكنّ هذا لا يعني أنّ المدرسة الرسميّة ليست مازروسة، أو أنّ السياسات التربوية على مستوى التّخطيط والتّظيم والرّقابة والتّقويم تسير على ما يرام، رغم الجهود المبذولة فهذا التّقدم المحدود قد يكون في الأغلب نتيجة جهود فردية استثنائية على مستوى مدارس ومناهج ومدرّسيها ومعلّموها في توفير الظروف

## أبرز المعوقات

تواجه المدرسة الرّسميّة معوقات أساسية تتعلق بعدم اهتمام الأهل بمتابعة أبنائهم، وعدم تزويد المدارس بالمختبرات العلميّة والتّجهيزات الكافية وعدم توفّر الموارد الماليّة اللاّزمة، إضافة إلى التّخلّلات السياسيّة والخارجيّة في عمل المدير وقراراته وعدم امتلاكه الصلاحيّات الكافية، وضعف العلاقة والتّواصل مع المجتمع المحليّ ومؤسّساته، وعدم إجراء دورات تدريبية كافية للمعلمين، وعدم اتباع برامج ممنهجة للتّعليم التّعويضيّ والتّصحيحيّ، ونفشي التّعاقّد الوظيفيّ العشوائيّ والمنافعيّ والمناقلات العشوائيّة للمعلمين وخصوصاً في التّعليم الأساسيّ، والرّهل في بعض الكوادر التّعليميّة.

### تقرير

المناسبة للتعلّم ومواجهة المعوقات التي يمكن أن تعترضهم، وإن كانت هذه المتّاحج تشي بأن المدارس الرسميّة يمكنها أن تقتصّر وتتلقّ إذا توفرت لها الظروف المناسبة. حجم أزمة المدرسة الرسميّة تبرزها، بوضوح، نتائج دراسة ميدانية ضمن رسالة ماجستير في الإدارة التربوية في الجامعة الإسلاميّة، شملت عينة عشوائية من 35 مديراً و250 معلماً ومعلّمة في التّعليم الرسمي، إضافة إلى مقابلات مع مسؤولين تربويين، وأسفرت عن مؤشرات مقلقة.

**دور المدير رقابي**

على مستوى مديري المدارس، أظهرت الاختيار، رغم خضوع المرشّح لمنصب الإدارة لاختبار مقابلة أمام لجنة من وزارة التّربويّة، ويخضع المديرون لتدريب غير كافٍ خلال سنوات الخدمة، إن لجهة المدة الرّسميّة للتدريب، أو لجهة الموضوعات التّدريبية التي لا تشمل كل المهارات الإداريّة والفنيّة اللازمة لعمل المدير. وبيّنت الدراسة أنّ إشراف المديرين على المعلمين يأخذ طابعاً رقابياً إدارياً أكثر بكثير من كونه طابعاً تربوياً وتوجيهياً. ففي وقت يهتم مديرو المدارس الرسميّة بتطبيق الأنظمة والقرارات الإدارية الصّادرة عن الوزارة، ورصد حضور وغياب المتعلّمين والمعلمين، يقضون في تطبيق الأنظمة التي تضمن سير العمليّة التّعليميّة بانتظام، إلى جانب التّقصير في تعزيز النّمو المهنيّ لدى المعلمين.

أما التّقويم المتحدّد، فلا يرتقي إلى تحقيق شروط التّقويم المدرسيّ الفاعل والشّاسل، إذ لا يجري التّقويم في أساليب التّقويم ذات الطابع التّشخيصي، والتي تسمح بالحصول على معلومات دقيقة عن مستوى تقدّم التّحصيل العلميّ والمعرفيّ لدى المتعلّمين وعن تحقّق



لا معلمين للعلوم واللغة والكثيرة والتربية والجنسية والرياضة والرسم (الأخبار)

الأهداف والكفايات التربويّة، إذ إنّ تقديم تحصيل المتعلّمين بتخصر الرسميّة الانتفاضة التي تضمن سير العمليّة التّعليميّة بانتظام، إلى أو الشهريّة فقط، من دون العمل جدياً على تحليل وتقويم نتائج الاختبارات.

**تدني اعداد التلامذة البنائين**

أمّر دليل على أزمة التعليم الرّسمي هو مؤشّر الانخفاض الدائم لعدد التلامذة البنائين (أي من دون 12سأف8، أي أنّ الفارق الرسميّ بين المسجلين في المدارس والمعرفيّ لدى المتعلّمين وعن تحقّق



زاد الفجاء على المدارس الخاصة على حساب الرسمية بعمد الثلاث خالك 15 عاماً (مهاج الموسوي)

حتى الآن باي قرار سياسي بتعزيز هذا المرفق الحيوي الوطني على مستوى التّخطيط والتّظيم والرّقابة والتّقويم

بعدها حافظ على عدد المتسجّلين إليه خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 56000 طالب، ومسجلاً ارتفاعاً تجاوز 60000 طالب عام 2017 ـ 2018، غير قصد. لكنّ في المقلب الآخر، المجانيّة المدرسيّة الرسميّة أصبحت أكثر جودة وانتشاراً في المناطق الفقريّة؛ وكيف سيصبح العدد لو أنّ الأحوال المادية لأهالي التلامذة أفضل، ولو أنّ التّعليم الخاص المجانيّ شمل المرحلتين المتوسّطة والمجانّيّ الجواب، باختصار، هو ضعف ثقة البنائين بالمدرسة الرسميّة الوطنيّة، واعتبارها خياراً اضطراريّاً وليست بديلاً عن المدارس الخاصّة.

**خيار اضطرابي**

والسؤال المهم، الام يشير هذا التّخّدي في عدد التلامذة، مع أنّ عدد المدارس والثانويات الرسميّة يفوق عدد المدارس الخاصّة غير المجانيّة (1256 مقابل 1197)، والأينيّة المدرسيّة الرسميّة أصبحت أكثر جودة وانتشاراً في المناطق الفقريّة؛ وكيف سيصبح العدد لو أنّ الأحوال المادية لأهالي التلامذة أفضل، ولو أنّ التّعليم الخاص المجانيّ شمل المرحلتين المتوسّطة والمجانّيّ الجواب، باختصار، هو ضعف ثقة البنائين بالمدرسة الرسميّة الوطنيّة، واعتبارها خياراً اضطراريّاً وليست بديلاً عن المدارس الخاصّة.

**ارتفاع نسب المتأخّرين دراسياً**

من المؤشرات المقلقة، أيضاً، ارتفاع نسب المتأخّرين دراسياً (عمر التلميذ أكبر من العمر الطبيعيّ له)، إذ تشير إحصاءات المركز التربويّ لعام 2017 ـ 2018، إلى أنّ نسبة المتأخّرين في المرحلة المتوسطة (الحلقة الثالّثة) بلغت نحو 50% من العدد الكليّ للمسجلين (34334 تلميذاً من أصل 68949 تلميذاً)، و 33,4% في التعليم الثّانويّ (20122 طالباً من أصل 60305). واللافت أنّ 26% من التلامذة في المرحلة المتوسّطة و12,7% في المرحلة الثّانوية متأخّرون دراسياً سنّين أو أكثر، وقد ينتهي الأمر إلى تسرب العدد الأكبر منهم نتيجة تأخّره الرّاسي.

في ضوء كل ما يجري، ثمة أسئلة يطرحها المهتمّون بالمدرسة الرسميّة وبنهوضها: ألم يساهم إعطاء الدولة لموظفيها تقديماً ومنحاً ماليّة

الجمعة 5 تشرين الأول 2018 العدد 3581 ■ الإخبار مجتم

#### تقرير

## المثليّة الجنسيّة

«مرفوضة» في لبنان!

#### أبلده الصبئة

«المثليّة الجنسيّة مرفوضة من الأمن العام!» هكذا ردّ مصدر رسمي في جهاز الأمن العام في اتصال مع «الأخبار»، على سؤال عن منعه مؤتمر «ندوي» السنوي حول «الجنور والحريّات الجنسيّة» الذي نظّمته المؤسسة العربيّة للحريةّ والمساواة على مدى ثلاثة أيام (29، 28 و30 أيلول الماضي)، في فندق Le Crillon في برمانا، وجمع أكثر من مئة ناشط وناشطة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ماذا حدث؟

السبت الماضي، وجمّعت هيئة العلماء المسلمين في لبنان «نداء عاجلاً» إلى وزارة الداخلية والبلديات، تطالّب فيه بإلغاء النشاط «الخارج عن القانون»، معتبرةً أنه «يخض على ارتكاب الجريمة ويشجّع على تعاطي المخدرات تحت ستار حقوق الإنسان». ودعت النيابة العامة إلى «الأنعاء على المرتكبين والتأكيد على الوصف الجرمي لفعل الشذوذ الجنسي، والمرجعيات الدنيبة والرؤساء» الثلاثة للقيام بواجباتهم ووضع حدّ فوري لهذا التماذي الذي يهدّد أمن المجتمع والقيم الأخلاقيّة والصّحة العائّة وبنية العائلات اللبنانيّة.

يسرد المدير التنفيذي للمؤسسة العربيّة للحريةّ والمساواة جورج قرني ما حدث: «تحركت مجموعة من عناصر الأمن العام نحو الفندق في اليوم الثّاني من المؤتمر، وسحبت لائحة بأسماء، وجوازات سفر المشاركين ونسخة من البرنامج، وحقّق عناصر الأمن العام داخل الفندق معي لأكثر من 4 ساعات، للاستفسار عن برنامج المؤتمر». وعلى رغم تخطي الأمن صلاحيّاته المحصورة بمنح التأشيرات للمشاركين الأجانب، إلا أنّ الأمر لم يتوقّف هنا، بل تكافتلت الأجهزة الأمنية على الإمعان في قمع الحريات، بما فيها حقّ التجمّع وحرية التعبير والمعتقد المكفولة في الدستور.

يقول قرني «عاصر الأمن العام، ليعود عناصر لباس أسود من فرع المعلومات العاشرة ليلاً، لإبلاغ النظميين بضرورة وقف أعمال المؤتمر وتوقيع تعهّد بعدم عقد مؤتمر مماثل مستقبلاً، فرفضتّ التوقيع رغم تهديدي بالاعتقال، وأنهيّنا المؤتمر بعدما خضعت إدارة الفندق لقرار الأمن العام بإغلاق صالة المؤتمرات».

مصدر في الأمن العام أوضح لـ«الأخبار» أنّ المشاركين «حصلوا على تأشيرات دخول إلى لبنان لكنّهم لم يبالوا تحريصاً للمؤتمر، ولم يبلغوا عن موضوعه وفقاً للآليّة المتّبعة لعقد أي مؤتمر». واعتبر أنّ «موضوع المؤتمر حول المثليّة الجنسيّة مرفوض من الأمن العام».

وهذه ليست المرة الأولى التي تصاب فيها الأجهزة والمؤسّسات الرسميّة والدينيّة في «الجمهورية اللبنانيّة»، برهاب المثليّة الجنسيّة. في العام الماضي، اتفقت الأجهزة الأمنية (الدأخليّة والجيش والأمن العام) على إلغاء مؤتمر مماثل نظّمته جمعية «براون ليبانوت» في فندق موزوي في بيروت، بعدما أصدرت هيئة العلماء المسلمين بياناً مماثلاً تتوعد فيه منظمي المؤتمر، كما لغي هذا العام نشاط آخر لبيروت برايد» واحتجز منظمه ولم يطلق سراحه إلا بعد تعهده بإلغاء كل النشاطات الأخرى النظمّة في اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية. بذلك تكون هيئة العلماء قد تكثّرت مرّة جديدة من تجنيد جهاز أمني ضدّ مؤتمرات مماثلة.

في مؤتمر صحافي، عقدهتّه المؤسسة العربيّة للحریات والمساواة، أمس، في فندق سموليفيل في بيارو، وضع قرني هذه الحملة في إطار «الحرب على الحريّات التي يشهدها لبنان أخيراً، علماً أنّنا اختبرنا لبنان تنظيم مؤتمرات السنوي على اعتبار أنه لا يزال يمتنع بمساحة من الحريات غير التوافقية في باقي النقطه»، واعتبر أنّ «مساحة الحرية تضيق يوماً بعد يوم، في حين أنّ الأجهزة الأمنية تأخذ طرفاً في هذه القضية الحقوقيّة، وبدلاً من حماية الحرية تقف في صفوف مجموعات متطرّفة، لذلك ندروس احتمالات التوجّه إلى القضاء للمرّد على بيان هيئة العلماء المسلمين تحت سقف القانون». وأشارت الحامية ليال صقر وكيلة المؤسسة إلى أنّ «نشاطات الجمعية مشروعة كونها مرخصّة منذ 6 سنوات، وأنّ الدستور يكفل الحريّات وحقّ التجمّع».

#### تقرير

## سور بيروت الروماني

## مهلة وقف التفكيك انتهت

### راجاتا مهلة

بعد جواب ممثل الدولة اللبنانية ـ هيئة القضايا أمام مجلس شورى الدولة، في ما يتعلق بقضية السور الروماني، وطلبه اثبات اقامة الجهة المستدعية في بيروت، قرّن النائب جميل السيد، بصفته نائباً في البرلمان اللبناني، «مك مواطن قبل كل شيء»، التقدّم بطلب تدخّل أمام «الشورى»، سنناً للمادة 72 من المرسوم الإشتراعي النظمّ لعمل المجلس، التي تجيز لكل «ذي مصلحة التمدّل في الدعوى للمقّمة أمام المجلس». وبهذا، يضاف هذا الطلب إلى طلب آخر كان قد تقدّم به النائب السابق نجاج واكيم. وعلى ما يبدو لن يكون هناك الطبلان وحيدين أمام قاضي غرفة قضاء عجلة في «الشورى»، إذ تقدّم اليوم، «النتي لا امك إحصاء دقيقاً عن عدد التلامذة السوريين القدامى، لكن اجزم بأنّ الرقم 740 غير واقعي ومبالغ فيه»، ونفى الحمصي أن يكون هناك نقص في عدد المعلمين في غير مادتَي العلوم واللغة الإنكليزيّة. مادتي العلوم ومسؤول الفحريات في المديرية العامة للأثار والشركة المالكة للعقار. وفي انتظار قرار «الشورى» في ما يخصّ المراجعة المستعجلة المرفوعة أمامه، تتجه الأنظار اليوم نحو قضاء العجلة في بيروت للبحث في إمكانية التمديد أيام أخرى لمنع تفكيك السور. وتجدد الإشارة هنا إلى أن عبد الفتاح تبلغت أمس، من قاضي العجلة في بيروت جواب لشركة تدعى «عاليه» تبين أنها مالكة العقار حيث يجري تفكيك السور، وقد أمهلت يومين لتقديم جوابها.

على طاولة واحدة»، اليوم، التلامذة «مزرزيون» ولا يتعلمون شيئاً باستثناء بعض الخبرشات لتضييع اللغة العربية والرياضيات والدين، ويغيب عنها معلمو العلوم واللغة الإنكليزيّة والتربية والجغرافيا والرياضة والرسم. يقول الأهالي إنّ أولادهم يرون فقط معلم الرياضيات ومعلمة اللغة العربيّة على مدار الحصص الدراسية الست، ويلعبون طوال الوقت، «بسبب استحالة الرسمية المختلطة فاق كل التصورات والتوقعات، بحسب ما يروي أهالي التلامذة، «اطح الكيل»، كما يرددون، إذ «ليس طبيعياً أن يبقى أبنائنا حتى الآن بلا معلمين وبلا كتب»، فالنقص الفادح في معلمي المواد

أدى، بحسب الأهالي، إلى دمج تلامذة الأول والثاني والثالث أساسي في قاعة واحدة يدخلها فقط معلمو اللغة العربية والرياضيات والدين، ويغيب عنها معلمو العلوم واللغة الإنكليزيّة والتربية والجغرافيا والرياضة والرسم. يقول الأهالي إنّ أولادهم يرون فقط معلم الرياضيات ومعلمة اللغة العربيّة على مدار الحصص الدراسية الست، ويلعبون طوال الوقت، «بسبب استحالة الرسمية المختلطة فاق كل التصورات والتوقعات، بحسب ما يروي أهالي التلامذة، «اطح الكيل»، كما يرددون، وتعذر إعطاء أي نوع من المعلومات المتخصصة لكل صف، لكون دمج الصفوف أدى إلى أن يجلس تلميذ عمره 6 سنوات مع آخر عمره 14 عاماً

#### قآنة الحاج

ليس جديداً الإرباك الذي تعيشه المدارس الرسمية مع بداية كل عام دراسي، إن بسبب التأخير في صدور قرارات مناقلات المعلمين أو تأمين بديل عن المعلمين المتقاعدين أو لتلبية الحاجات المستجدة للتعاقد، أو لجهة عدم تأمين النسخ المطلوبة من الكتب المدرسية. لكن ما يحصل منذ 10 أيام في متوسطة البسطة الثانية الرسمية المختلطة فاق كل التصورات والتوقعات، بحسب ما يروي أهالي التلامذة، «اطح الكيل»، كما يرددون، وتعذر إعطاء أي نوع من المعلومات المتخصصة لكل صف، لكون دمج الصفوف أدى إلى أن يجلس تلميذ عمره 6 سنوات مع آخر عمره 14 عاماً

رئيس المنطقة التربوية في بيروت محمد الحمصي شرح لـ«الأخبار» أنّ «الانتظام واستقرار الشّعب وتأمين

لكن هناك من يتحدث عن دمج ثلاثة